

مع ظروف المجتمع وتقاليد. والمنهج الإحصائي من أجل القراءة العملية وقياس مدى فعالية الطرق غير القضائية المختلفة لفض المنازعات الإدارية. وأخيراً منهج التحليل والنقد، لما يقتضيه موضوع البحث من ضرورة التعرض لشتى جوانبه بالتحليل والتمحيص، ووقفاً على ثمينه تأييداً وتدعيمًا، وتوجيه النقد الى غثه نحضاً وتوهيناً.

وقد اهتمت الرسالة بدراسة مدى فاعلية ما هو متاح بالنظم القانونية المختلفة من طرق فض المنازعات الإدارية غير القضائية بغية تحقيق العدالة الناجزة، وقد احتوت على بابين رئيسيين يسبقهما فصل تمهيدي، نيط بأولهما بفلسفة فض المنازعات الإدارية بغير الطريق القضائي ومدى فاعليتها، وأخص ثانيهما بالتنظيم القانوني لفض المنازعات الإدارية بغير الطريق القضائي، وذلك بعدما تكفل فصل التمهيد بتوضيح المقصود بالمنازعة الإدارية وتصنيفاتها.

وقد خلص البحث بموجب مناهجة المختلفة من تحليل ومقارنة وإحصاء ونقد إلى نتائج عدة، تسوق إلى بضع توصيات.

أولاً نتائج البحث:

١. تعريف المنازعة الإدارية بأنها مجاذبة الحجة بين خصمين منذ صدور قرار أو عمل ما عن شخص من أشخاص القانون العام تبدي فيه امتيازات السلطة العامة ينشأ عنه حق أو مصلحة للغير يحميها القانون الإداري. والتعريف على هذا النحو يشمل الطبيعة الإدارية للمنازعة من ناحية فضلاً عن العنصر الزمني لنشأتها من ناحية أخرى مما يبرز بعديها الزمني والكيفي ويميزها عن غيرها من الدعوى الإدارية والخصومة الإدارية.

٢. إن دستور ٢٠١٢ وتعديلاته تبنى موقفاً مغايراً لما كان عليه الوضع من قبل - بدستور ١٩٧١- إذ قرر حق إضافة اختصاصات أخرى بموجب القانون لمجلس الدولة وهو ما لم يقرره بالنسبة للقضاء العادي.

٣. تقسيم المنازعات الإدارية إلى: